المؤسسة العسكرية في مصر
دراسة في الدور الامني والسياسي

ا.م.د. سداد مولود سبع
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
dr.sudadmawlood@gmail.com

الملخص:
دفعنا البحث في هذا الموضوع كون مصر تمثل البلد العربي الوحيد الذي يملك مؤسسة عسكرية بالمعنى الحديث للكلمة، اما باقي البلدان العربية فهي تملك جيوشاً عربياً، واهمية هذه المؤسسة العسكرية لا يأتي فقط من دفاعها عن الامن القومي المصري لكنها تملك استقلالية مالية، ومن ثم فهي لا تشكل ثقلاً على النظام السياسي بل على العكس كانت هي احدى دعائم النظام الاقتصادي من خلال دورها التنموي، فضلا عن دورها المهم في محاربة الارهاب المتنامي والمتصاعد من قبل الجماعات الارهابية.
كلمات مفتاحية: الارهاب ، مصر، المؤسسة العسكرية، اسرائيل ، الاسلاميين

((The Military Institution in Egypt: A Study of the Security and Political Role))

Asst. Prof. Dr.sudad mawlood sabea
Center for International and Strategic Studies/ University of Baghdad

Abstract:
The discussion of this issue has prompted us because Egypt is the only Arab country that has a military institution in the modern sense of the word, while the rest of the Arab countries have Arab armies, and the importance of this military institution does not come only from its defense of Egyptian national security, but it has financial independence, and therefore it does not It constitutes a burden on the political system. On the contrary, it was one of the pillars of the economic system through its developmental role, as well as the important aspect in fighting the growing and escalating terrorism by terrorist groups

Key words Terrorism, Egypt, the military establishment, Israel, the Islamists:

المقدمة:

تقدم لنا المؤسسة العسكرية في مصراً نموذجاً متميزاً ومتقدماً في التصدر داخل بنية الدولة المصرية، فهي كيان مؤسسي استطاعت على مر الزمان أن تبني مؤسسة هرمية خاضعة لضوابط معينة وصارمة واستطاعت ان تعمل على تطوير مصادر تمويلها من خلال مداخل عدة لم تعد بالنفع والفائدة لهذه المؤسسة فحسب، بل كانت عامل رفد للنظام السياسي في سد متطلبات المجتمع المصري الاساسية احيانا، فضلا عن كونها رافد مهم للعملة الصعبة بسبب حجم صادراتها.

كما أنها كانت صمام امان في حفظ استقرار النظام السياسي والدفاع عنه من العدوان الخارجي، كذلك لم تكن عامل معيق لبناء مؤسسات النظام السياسي، بل ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في تعزيز البنية السياسية في مصر. لكن الاشكالية التي برزت هي في طبيعة الدور الذي اثاره البعض من المعارضة بعد موجة الاحتجاجات في عام ٢٠١١. فمع قيام الحركات الاحتجاجية في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ في مصر، وما ترتب عليها من تحولات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الأمنية والعسكرية، برزت مجموعة من القضايا بل والتحديات التي كانت محلاً للاهتمام، ليس فقط على مستوى الممارسين والمنخرطين في العملية السياسية في مصر، ولكن أيضًا على مستوى الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية عامة، وفي قضايا التحول الديمقراطي خاصة. وكان من أهم هذه القضايا، قضية العلاقات المدنية-العسكرية أمام تعاظم الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في مصر. لذا بات من الضروري البحث في هذا الموضوع من خلال تحديد اهمية الدور الامني والتنموي والسياسي في مصر

لذا فأن **اشكالية** البحث تنطلق من محوريين، الاول يكمن في عدم تحليل وفهم دور المؤسسة العسكرية في مصر بشكلها السليم، داخل مصر، ويأتي هذا في المقابل من اتساع وهيمنة احيانا للمؤسسة العسكرية لكن يجب توضيح ان هذا الاتساع بالدور يكون وقت الازمات.

ولحل اشكالية البحث ينطلق البحث من **فرضية** مفادها: (ان الدور الامني للمؤسسة العسكرية في مصر هو حقيقة مهمة عززت من قوة مصر ومكانتها في الشرق الاوسط، لكن الدور السياسي كان في احيان عدة بحاجة الى مراجعة وتحديد وفقا للأطر القانونية والدستورية) وهنا عندما نتكلم عن دور المؤسسة العسكرية في مصر يجب ان نفصلها ونميزها عن الادوار الاخرى التي اداها الجيش في البلدان العربية الاخرى، وذلك لجملة اسباب متعلقة بالمؤسسة العسكرية المصرية بالدرجة الاولى اولا، ولطبيعة ونشأة الدولة المصرية ذاتها.

المطلب الاول: اهمية الدور.

يشار الى الدور بانها ارتباط واشتراك مجموعة من الافراد بهوية ووظيفة واحدة يكونون مدركين فيها للدور الذي يؤدوه. ومقياس استمرارية الدور تقاس على وفق النتائج المترتبة عنه، داخل النظام الذي ينشأ فيه، فضلا عن طريقة والية استجابة الافراد لمتغيرات النظام الذي نشا فيه او تأثيرات الانظمة المحيطة فيه، وهو ما يضمن استمرارية وترسيخ هذا الدور. واستمرارية دور الافراد ولد نشاط جماعي، عرف على اساسها الدور بصورة اكثر تحديدا بانه جهود ونشاط جماعة معينة سواء اكانت سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو اجتماعية للدفاع عن مصالحها وترسيخ وجودها في المجتمع، والتي تتباين من مجتمع لأخر ومن جماعة لأخرى. **(١)** لذا فان الدور يبنى على تضافر مجموعة اشخاص لإنجاز هدف المؤسسة.

لذا فأن اهمية الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية يعود الى الوظيفة التي انشات لأجلها، فعند قيام ونشأة الدول تسارع الى بناء جيش تعول عليه لدرء المخاطر وحماية الشعب والنظام السياسي، فضلا عن حماية الارض والثروات**(٢)**. وتعد المؤسسة العسكرية احد الاركان المهمة في حماية الدول واحدى اركان قوتها. لكن اتساع هذا الدور واختلال حدود العلاقة بين ما هو مدني –سياسي، وما هو عسكري افرز اشكالية دور بعض مؤسسات الجيش ببعض البلدان، لاسيما في بلدان عالم الجنوب. والذي على اساسه تم تصنيف نظم الحكم في بلدان عالم الجنوب الى معايير عدة، واحد اهم تلك المعايير معيار الدور السياسي للجيش، ويرجع ذلك التصنيف للدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية سياسيا، وذلك لان القبول بفرضية حياد الجيش او المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية او عن مجمل التغييرات الاجتماعية يبقى مجرد نصوص دستورية، اكثر من كونها حقيقة. وذلك لكون المؤسسة العسكرية لديها وسائل عدة للتدخل في الشأن السياسي، وقد تكون تلك الوسائل مباشرة او غير مباشرة، التي تخفي ورائها غايات عدة مختلفة ومتباينة من مرحلة لأخرى ومن ظرف لأخر**(٣)**. وفي البلدان العربية امتازت المؤسسة العسكرية في العالم العربي بتقديم اربعة نماذج استنادا الى ظروف نشأتها: الانموذج الاول القومي الذي سعى الى تكوين دولة قومية موحدة وهنا يعد الجيش المصري أنموذجاً على ذلك، وهناك الانموذج التحرري الذي نشا عقب النضال من اجل الاستقلال، ويعد الانموذج الجزائري مثالا عليه. وهناك الانموذج القبلي الذي تهمين عليه القبيلة والعشيرة بشكل رئيس. وهناك الانموذج الفئوي الذي تهمين عليه اقليات او اثنيات معينة. ويتصدر الجيش المصري هذه الانماذج كونه ادى دور الحفاظ على وحدة واستقرار مصر**(٤)**. وهذا التباين في نماذج المؤسسة العسكرية في البلدان العربية، كان نتيجة اختلال دور هذه المؤسسة في النظام الاجتماعي ككل، واختلال طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في المجتمع، مما ولد احيانا حالة من العداء ازاء الجيش من قبل المجتمع بعد ما تحول الجيش اداة ضاربة بيد النظام السياسي لتبيث سلطته، لكن هذه

ليست حالة عامة في كل النظم السياسية العربية، وذلك لان الدول المستقلة تقوم ببناء الجيش إستناداً على قاعدة اساسية مفادها درء المخاطر وحماية الكيان السياسي والنظام القائم، فضلا عن حماية الشعب والارض والثروة **(٥)** . وقد قدمت المؤسسة العسكرية ابان الحركات الاحتجاجية في العام ٢٠١١، نموذجا متميزا عن الحياد الايجابي في حفظها للنظام العام واحترامها لرغبات الجماهير المطالب بأسقاط الانظمة، فضلا عن حمایاتها للجماهير، ولم يكن للتغيير ان ينجح لو أعلان الجيش انحيازه لمطالب الجماهير، وبغض النظر عن الاسباب الداخلية والخارجية الكامنة خلف موقف المؤسسة العسكرية، الا أن انها حافظت على الاستقرار والامن في مصر وتونس وضمنت انتقال سلمي للسلطة، مقارنة بالبلدان الاخرى التي شهدت حركات احتجاجية. ونجحت بذلك باحترام الرسالة الموكلة اليها دستوريا ووطنيا وهي حماية الشعب والوطن من الانهيار **(٦)**، يتضح لنا ان فرضية الجيش حاميا لنظام السياسي أثبتت عدم صحة هذه الفرضية لجميع المؤسسات العسكرية في البلدان العربية، وهذا ما اثبتته حالتي مصر وتونس خلال العام ٢٠١١.

المطلب الثاني: الدور الامني للمؤسسة العسكرية في مصر:

عند البحث في دور المؤسسة العسكرية في مصر فان الضرورة البحثية تقتضي امرين الاول ان دور المؤسسة العسكرية لم يكن منصوصا عليه في الدستور، او القانون، والامر الثاني وهو الاهم ان الجيش المصري ليس جيشا ايديولوجيا، بل هو جيش ذو عقيدة وثقافة وطنية. وهو جيش غير متحزب والى حدٍ معين غير طبقي، كذلك عناصره وقياداته من الخزين الثقافي المصري الممتد من الحضر الى الريف المصري، وهي ميزة اعطته الرضا الشعبي**(٧)**. لذا فهو يعد احد الجيوش التي بنيت على عقيدة وطنية جمعت بين العقيدة القتالية والعسكرية، وبين العقيدة السياسية لتحاكي الاهداف الاستراتيجية الكبرى التي اعتمدتها الدولة عبر سلطتها الحاكمة، ويكون الجيش العقائدي متماسكا حول هذه العقيدة الوطنية بشكل مؤسسي غير متوقف على الاشخاص ولا يرتبط ادائه الوظيفي بشخص الرئيس او القائد العسكري، بل يبقى الجيش متماسكا بتغيير الرئيس او القائد، ويبقى مستمرا في ادائه استنادا الى الاتجاه العقائدي الذي حددته العقيدة العسكرية في تلك المؤسسة، كذلك فان ميزة هذه المؤسسة بانها على الرغم من ولائها للمؤسسة السياسية، لكن انضباطها العسكري يمنعها من تنفيذ الاوامر الا بما يتناسب مع عقيدته وتحاكي الاستراتيجية الوطنية التي يعتمدها **(٨)**. مصدر هذا الانضباط كان بفعل التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها مصر، فمنذ منتصف خمسينيات القرن الماضي تم حل مجلس قيادة الثورة، وانخرط اغلب اعضائه في الحياة المدنية، والذي اوحى للبعض ان الجيش كان ينائ بنفسه عن السياسة، الا أن الوقع العملي كان يؤشر تدخله بصورة غير مباشرة واحيانا مباشرة في السياسة. الا ان هزيمة حرب ١٩٦٧، سمحت للقيادات السياسية أعادة صياغة العلاقات المدنية – العسكرية

والذي انسحب بموجبه الجيش عن السياسة، وتفرغ لأداء مهامه في استعادة الاراضي التي احتلت من قبل اسرائيل واعادة ترتيب عمل واهداف واستراتيجية المؤسسة العسكرية، والتركيز على الهدف الاساس لوظيفتها والمتمثل بالدفاع عن الوطن. والذي استقرت بموجبه صيغة العلاقة بين الجيش والقيادة المدنية، اذ خضع بموجبها الجيش الى المؤسسة المدنية، وسهلت الخلفية العسكرية لرئيس الجمهورية الانتقال السلس الى هذه الصيغة، لكونه وفر الشعور بالأمان من قبل العسكر ازاء السلطة. وتراجعت بموجبه المؤسسة العسكرية الى خلف المشهد السياسي، وتجنبت التدخل المباشر في العمل السياسي، وانشغلت في الحفاظ على الامن الوطني المصري من التهديدات الخارجية والداخلية، والحفاظ على استقرار مصر ازاء الازمات التي واجهته، وتحديدا ازمتي عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٦، عندما انقذ الجيش البلاد من الفتنه التي هددت سلمه المجتمعي **(٩)**. لذا فان المؤسسة العسكرية ادركت الى حد ما ان دورها الامني ينصب بالدرجة الاساس على حماية الدولة من الاخطار الخارجية والتهديدات الداخلية. وقدم الجيش المصري ادوارا عديدة في حماية الامن القومي لمصر، وحتى بعد ابرام اتفاقية السلام مع اسرائيل ظلت تنظر الى اسرائيل كونها "عدوا سابقا ومحتملا" **(١٠)**، بمعنى ان نظرية العدو لم تمحى من العقيدة العسكرية المصرية، دون تحديد من هو العدو بشكل مباشر، وهذا ما اكسب المؤسسة العسكرية تطوير في نظرياتها الحربية لتتلاءم مع المتغيرات الداخلية الخارجية.

لكن المكاسب التي حصدتها المؤسسة العسكرية على المستوى المؤسساتي والامني من جراء توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل، كان حصيلتها الحصول على منحه سنوية من الولايات المتحدة الامريكية تقدم للمؤسسة العسكرية على شكل معونات عسكرية لكل من مصر واسرائيل، وشرعت بموجبه القوات المسلحة المصرية بإعادة تنظيم قواتها على اسس علمية، وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة في حرب تشرين فاصبح المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية مسؤولا بواسطة هيئة التسلح عن وضع استراتيجية تسليح القوات المسلحة، والتي تعتمد على مطالب وضوابط حاكمة لاحتياجات القوات المسلحة من الاسلحة والمعدات، والتي تتلخص في (١١) :

١- تحقيق مطالب الدوائر الخمس للأمن القومي المصري، وهي الدائرة العربية والافريقية، ودائرة حوض النيل، والبحر الاحمر، والبحر المتوسط.

٢- تحقيق تنفيذ الاعمال القتالية لتامين الدوائر السابقة وفقا للمتغيرات السياسية في المنطقة، وهذا ما بدا واضحا خلال الصراع الداخلي في ليبيا.

٣- دراسة مواقف الدول الصديقة والحليفة، في المنطقة تحسبا لأي متغير في اوضاعها السياسية او الامنية والذي يتطلب تعديل مطالب التسليح المصري، وهذا ما بدا واضحا بعد سقوط نظام القذافي وزيادة عبور الارهابين بين البلدين، والذي تطلب انواع جديدة من الاسلحة والمعدات.

٤- محاولة تنويع مصادر التسلح لتفادي الضغط السياسي من قبل الدول المصدرة،
٥- التركيز على نوعية الاسلحة والمعدات وبما يتلاءم مع ثقافة ووعي الجندي المصري.
٦- الحرص على توفير قطع غيار مناسبة لأعمال الصيانة، تحسبا لأوقات الازمات.
٧- محاولة الاعتماد على الصناعة الحربية المحلية، باشراك قطاع الصناعة الحربية، والهيئة العربية للتصنيع في صناعة بعض الاسلحة، او توفير قطع غيار للأجزاء التي ممكن اعادة تصنيعها، وهو ما جربته مصر في صواريخ سام٧ والعربات المدرعة، والقاذفات المضادة للدبابات.

وهنا عملية تامين الدوائر الخمسة للأمن القومي المصري يتطلب توفير الاسلحة بالعدد والعتاد لردع اي طارئ، ومحاكات التطورات في مفهوم الامن واتساعه، فضلا عن تغير وتنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، وتأتي قضية الحرب على الارهاب في مقدمتها. وتعمد مصر في سبيل ذلك الى عملية اعادة التموضع في المنطقة على نحو يؤثر في دورها الاقليمي، واعادة التموضع تقتضي أمننه النظام داخليا وخارجيا ازاء الصراعات الاقليمية، وتحديدا في مواجهة الارهاب والتطرف، ويحددها القدرة على الافادة من المعلومات وأدارتها وتحليلها وتحديد ما تطرحه من فرص لممارسة التأثير في الحد من الصراعات وتفاقمها. وفي عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي عمد الى التعامل مع المتغيرات والبيئية الاقليمية وفقا لاستراتيجية مصاحبة التغيرات في هذه الصراعات والتعامل مع كل حالة وفقا لخصوصية الحالة المصرية **(١٢)**. وكان لتغيير طبيعة ونوع مصادر التهديدات على الامن القومي المصري، بعد تصاعد وتيرة الاعمال الارهابية، تجاه اهداف حساسة في مصر لاسيما بعد العام ٢٠١٣ بعد اعلان جماعة أنصار بيت المقدس مبايعتها لتنظيم "داعش " الارهابي وتأسيس ما يسمى "ولاية سيناء"، ادى لتغيير سياسة المؤسسة العسكرية في مصر باتباع "الاشتباك" كنهج للقضاء على تلك التنظيمات، وانتقل الجيش من حماية امن الوطن بالخارج لحمايته في الداخل، فضلا عن ملاحقة قيادات التنظيمات الارهابية خارج مصر، والتي تتولى الاجهزة الاستخبارية في المؤسسة العسكرية عملية المتابعة والتنسيق لذلك**(١٣)**. اعادة التموضع تأتي من استعداد المؤسسة العسكرية للتعامل مع التغيرات الكبيرة في البيئة الاقليمية والدولية، لاسيما مع اشتداد حدة الصراعات الاقليمية ونشاط الجماعات الارهابية والتكفيرية، وولوج العديد من المصريين في هذه النشاطات سواء داخل مصر او خارجها والذي يقتضي من المؤسسة العسكرية الاستعداد الدائم واعادة استراتيجيتها بما يتلاءم وطبيعة التغير في استراتيجية العدو، فضلا عن محاولات تجفيف منابع الارهاب بالمبادرة والمواجهة المباشرة داخل الحدود المصرية، واحيانا خارجها. ولذلك

تزايد الاعتماد على القوة العسكرية بعد العام ٢٠١٥، في التعامل مع تهديدات ارهاب الجماعات التكفيرية، فلم تعد الدولة المصرية تعتمد على الوسائل الدبلوماسية، فقد او القوة الناعمة، بل اعلنت القيادة المصرية في اكثر من مرة على استعداها لأرسال قوة عسكرية مصرية لأي بلد عربي في حال تعرض الامن القومي العربي لما سمي بـ **"تهديد حقيقي" (١٤)**. وهذا لا ينضوي تحت استعراض القوة العسكرية المصرية فحسب، بل هو جزء من حماية امنها القومي، لاسيما بعد استشعار الخطر الحاصل بسبب الجماعات الارهابية، واعلان الحرب من قبل النظام السياسي المصري ضد الجماعات الارهابية والاصولية، فضلا عن جماعة الاخوان المسلمين، واعلان تلك الجماعات بالمقابل حربها ضد النظام السياسي المصري، وهذا ما يبرر بوضوح سياساتها وموقفها من الازمة الليبية. والامر لا يقف عند حدود الدفاع عن امنها القومي، لكن ينطلق ايضا من محاولة الدمج بين اهداف امنها القومي وسياساتها البراغماتية في التعامل مع حلفائها في المنطقة، اذ ترمي من ورائها الحصول على امتيازات اقتصادية، وكما هو الحال في علاقاتها بدول الخليج العربي.

المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر

البحث في دور المؤسسة العسكرية في مصر -تحديدا- يفرض علينا البحث في دورها التنموي والخدمي الى جانب دورها الامني، وذلك لان المؤسسة العسكرية المصرية احد اعرق المؤسسات العسكرية في المنطقة العربية، تعود بجذوره الى ما يقرب القرن والنصف من الزمان بعد أن بدأت الحداثة الادارية في مصر مع اعتماد محمد علي باشا على تحديث النظام الاداري في مصر وبما يشبه النظام الاوربي، وشمل التحديث مؤسسة الجيش ووحداته العسكرية، فضلا عن المرافق الادارية الاخرى كالمؤسسات التعليمية والثقافية. وقد حمل التحديث الاداري للمؤسسة العسكرية على تكوين نخب ثقافية وقيادات عسكرية، برزت مع ثورة احمد عرابي اواخر القرن التاسع عشر في العام ١٨٨٢، وهي مثال لنمط المؤسسة العسكري الليبرالية، لكن تلك الثورة لم تستمر طويلا فسرعان ما فشلت تلك الثورة، ولم يسمح للمؤسسة العسكرية بالهيمنة على المؤسسات المدنية بسبب الوجود البريطاني وهيمنته في مصر والمنطقة. واستمر النمط الليبرالي في الادارة حتى سقوط النظام الملكي في العام ١٩٥٢، وخلال تلك المدة ظل الجيش كمؤسسة بعيدا عن السياسة، وخاضع للحكومة والنظام الملكي، وملتزم بدستوري ١٨٨٢و١٩٢٣ اللذان كان ليبراليان بامتياز، فقط نصا على الفصل بين السلطات الثلاث وانيطت حماية الحدود بالمؤسسة العسكرية حصرا ولم يمتد الى القطاعات الاجتماعية والتنموية، اما القائد العام للقوات الجيش فقد حددت مدته عمله بأربع سنوات يعين من قبل الحكومة، وميزانية الجيش تخضع لأشراف مباشر من قبل الحكومة والبرلمان، لكن

مع اسقاط النظام الملكي في العام ١٩٥٢، وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية شهدت مصرا تغييرا في نمط العلاقات المدنية- العسكرية**(١٥)** .

فمنذ العام ١٩٥٢، تغيرت طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية الذي ترسخت وتجذرت به تلك العلاقة اذ عد العديد من الباحثين البداية الرسمية لتغلغل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية واعادة هيكلة العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية، واصبح الجيش يحظى بخصوصية ورمزية عالية، بسبب الانتصارات التي حققها في العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦، كذلك استعاد دور التنموي في الاقتصاد المصري ليمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى الجوانب الاقتصادية والادارية والتنظيمية في ادارة المؤسسات في مصر **(١٦)**. اذ ساهم بشكل اساسي في بناء الدولة المصرية من خلال المساهمة في بناء المشاريع الخدمية مثل اعادة تأهيل الطرق والموصلات، وبناء مشاريع الصرف الصحي ومد مشاريع المياه، وامتد نشاطه لميادين خدمية اخرى كالمساهمة في توفير ودعم النشاطات التعليمية والصحية والنشاطات الاجتماعية المختلفة. فضلا عن ادارته للعديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة في البلاد، وهذا الدور خرج عن اطار حماية حدود البلاد او حماية النظام الحاكم الى القيام بوظيفة مؤسساتية تخدم المجتمع، وهذا ما جعل المؤسسة العسكرية المصرية متميزة عن غيرها من المؤسسات العسكرية في النظم العربية، وهذا الدور ليس بجديد في مصر، اذ يعود الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر الى المدة السابقة للعام ١٩٥٢، فعلى امتداد تاريخها شاركت المؤسسة العسكرية في زراعة الارض ومد الطرق والجسور، ومع تنامي دوره السياسي بعد العام ١٩٥٢، شارك الجيش في بناء السد العالي، وتوقف قليلا بعد هزيمة حرب ١٩٦٧، بسبب الانكسار في معنويات الجيش، وحالة الحزن الشعبي. لكن سرعان ما عاود لاستئناف دوره التنموي وارتبط بأنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ليكن دعامة للعمل المدني للجيش**(١٧)**. وجاء توقيع اتفاق السلام وتخصيص مساعدات امريكية لمصر جزء مهم منها يذهب للمؤسسة العسكرية، وتلتها سياسة الانفتاح السياسي مع الغرب بداية حقبة حكم الرئيس الاسبق حسني مبارك وتغيير نهج المؤسسة العسكرية القتالية، جعل هذه الاخيرة تنصرف نحو أنشاء استثمارات تابعة للمؤسسة العسكرية، واصبحت لها مؤسسات انتاج مالية وادارية خاضعة لها، ولم يقتصر انتاجها على الصناعات الحربية ومؤسسات الانتاج القومي، بل امتدد ليشمل قطاع الخدمات والانتاج المدني، وبمرور الوقت تطور استثمار المؤسسة العسكرية في مصر لتصبح شريك اساسي في مجال التجارة مع الشركات المتعدة الجنسيات، والشركات الاستثمارية الغربية **(١٨)**.

تعاظم الدور التنموي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية بلغت ذروتها مع تولي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، فقد اصدر البرلمان العديد من التشريعات اسهمت في تنويع مصادر الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر، شملت المشاريع الكبرى

والمتوسطة، مثل الطرق والجسور والمصانع، فضلا عن صناعة المواد الغذائية مثل صناعة المكرونة، والمزارع السمكية، والزيوت والصابون، وغيرها من الصناعات الغذائية. الامر الذي جعل المؤسسة العسكرية شريك اقتصادي مهم للقطاعين العام والخاص، وهو ما عده البعض اعادة هيمنة للمؤسسة العسكرية، لاسيما رجال الاعمال الذي لم يعودا كما في السابق (حقبة الرئيس حسني مبارك) يملكون القدرة على المناورة في السوق المصري دون وجود منافس قوي لتلك الشركات. وامتدد ولوج المؤسسة العسكرية إلى مجالي الثقافة والإعلام، والسبب الاساس في ذلك يعود الى الحرب الاعلامية بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسيمة المملوكة لبعض الجماعات الاسلامية التي هي في عداء مع النظام السياسي الحالي، فعملت دائرة المخابرات العامة والحربية بالسيطرة على بعض وسائل الإعلام الرسمية، وأصبحت شركة "إعلام المصريين" المملوكة للمخابرات مثالا على ذلك **(١٩)**.

المطلب الرابع : دور المؤسسة العسكرية سياسياً

يجب الاقرار ان سلوك المؤسسة العسكرية في مصر عشية اندلاع الاحتجاجات في العام ٢٠١١ اتسم بالحيادية، بغض النظر عن حجم الضغط الخارجي الخفي وغير المباشر، كذلك وصف العديد من المفكرين العرب ان سلوك المؤسسة العسكرية المصرية كان استنادا لرسالتها الوطنية وتكليفها الدستوري، وتحملت مسؤوليتها في حماية المجتمع والدولة معا من الانهيار، وهذا ما سمح بتوفير الاستقرار لمصر خلال المرحلة الانتقالية نتيجة انحياز الجيش للشعب (٢٠). وهذا ان يدل فان يدل على مهنية المؤسسة العسكرية في بعض البلدان العربية ومصر في مقدمتها، فضلا عن الحياد في العمل، واثبتت بان المؤسسة العسكرية معنية في حماية الوطن وسيادته وامنه بالدرجة الاساس. وأن فرضية هيمنة النظام الحاكم على المؤسسة العسكرية لم تثبت صحتها في كل النظم السياسية العربية؛ لكونها خرجت من دائرة الالتباس المفروض عليها، الى دائرة الوضوح في العمل، لتصحيح صورتها في الوعي الجمعي (٢١). وحافظت المؤسسة العسكرية على قدر كبير من الاستقلالية ازاء احداث ٢٠١١ ، للحد الذي وصفه بعض الباحثين ان اشبه ما يكون دولة داخل دولة، على الرغم من ان البعض كان يرى ان وجود الجيش في الحياة السياسية مرتبط بوجود رئيس الجمهورية الذي تولته شخصية عسكرية منذ العام ١٩٥٢ ، ولحد الان اذا ما استثنينا حقبة الرئيس محمد مرسي القصيرة في الحكم **(٢٢)**. ولعل القول بان المؤسسة العسكرية في مصر وصفت بـ "دولة داخل دولة" يعود الى درجة المؤسسية العالية التي وصفت بها، والاستقرار والديمومة بعملها، فضلا عن انصرافها لبناء هذه المؤسسة من الداخل وتعزيز هرميتها، ليس من زاوية علاقتها مع السلطة، لكن من داخل المؤسسة، وتطوير عملها وتنوعه وتعزيز صنوفها، وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في المؤسسات العسكرية الاخرى، والسعي لمنافسة القوى الاقليمية المجاورة في قوتها الاقليمية. ومرد هذا يعود

الى انه منذ العام ١٩٨٠، وتغيير نهج العقيدة العسكرية من العقيدة القتالية، الى العدو الافتراضي، وفر لها بناء ذاتها عمليا وعلميا ، الامر الذ جعلها تتفوق على بعض الدول الاقليمية التي لها تاريخ طويل في تفوق مؤسستها العسكرية وهي تركيا وايران وفق اخر تصنيف لأقوى الدولة عسكريا للعام ٢٠٢٠، والتي جاءت مصر في المرتبة التاسعة متقدمة على كل من اسرائيل وايران وتركيا، والاولى عربيا.

لكن بالعودة الى العام انقلاب ١٩٥٢ وهو بداية اعتلاء المؤسسة العسكرية في مصر على المشهد السياسي في مصر، والذي اشر بداية الخلل في العلاقات المدنية العسكرية في مصر، اذ تضمنت المادة ٢٠٠ (وهي المادة ذات الصلة في كل الدساتير المصرية) حصر مهام الجيش بحماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها. وجاء دستور ١٩٦٤ ليضيف فقرة (حماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية)، وتفسير هذه المادة يشير الى تدخل المؤسسة العسكرية في السياسية تحت نص حماية المكاسب الشعبية، وجاء تعديل هذا النص في ظل ذروة الصراع بين المؤسسة المدنية (الرئيس جمال عبد الناصر) والعسكرية (وزير الدفاع عبد الحكيم عامر) ليضمن التعديل الدستوري نفوذ المؤسسة العسكرية على مؤسسة الرئاسة. وتم بموجبه تشكيل "هيئة عسكرية أمنية لمحاربة الإقطاع" مارست فيها ابشع انواع الاضطهاد ضد النخب الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وكان بمثابة معاقبة للنخب التي كانت موالية للعهد الملكي. ولم يتوقف حدة هذا الصراع على بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، إلا بعد هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧، والذي تم اغتيال عبد الحكيم عامر بعدها، وربط بعض المحللين ان احد اسباب خسارة الحرب كان الصراع السياسي بين المؤسستين. واستمر الصراع حتى مع تولي الرئيس الاسبق انور السادات الحكم، وخلال حرب اكتوبر/١٩٧٣ ووصل الصراع بين المؤسستين الى حد تبادل الاتهامات بين الرئيس، وهو القائد العام للقوات المسلحة وبين بعض القيادات العليا العسكرية في ميدان الحرب وعلى مائدة التفاوض، لكن مع انتهاء حرب اكتوبر نجح الرئيس السادات بتحييد قادة المؤسسة العسكرية آنذاك، ليبدا لاحقا بتغيير سياسة مصر الخارجية(٢٣). لذا يمكن تقسيم حدود تدخل الجيش في السياسة خلال مدة حكم الرئيس انور السادات الى مرحلتين الاولى مرحلة حرب ١٩٧٣، وكانت علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة على ذات المستوى خلال حقبة عبد الناصر، اما بعد اتفاقية كامب ديفيد فقد تراجعت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة بسبب توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل. ومع تولي الرئيس الاسبق حسني مبارك، ونتيجة لجملة ظروف منها اغتيال الرئيس السادات وحالة عدم الرضا الشعبي عن توقيع اتفاق مع اسرائيل نشأ في الجيش مستويين **(٢٤)**:

- المستوى العسكري السياسي: تمثل بالقيادات المتقدمة في الجيش متمثلة بقيادة الاركان ورؤساء الفروع وقادة التشكيلات الكبرى، ويتبنى هؤلاء السياسة العامة للدولة واستراتيجيتها الاقليمية والدولية. لذلك فهم مؤمنين بالسلام

كضرورة للحفاظ على مكانة مصر الاقليمية، وينعطفون في علاقاتهم نحو الغربي، والثقة بأهمية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية والمساعدات التي تقدمها لمصر، يأتي هذا في ظل تعاون ممنهج بين مصر والولايات المتحدة الامريكية لا يستند فقد على تقديم المساعدات الاقتصادية، بل القيام بتدريب ضباط القوات الخاصة في الجيش المصري في الجامعات والكليات العسكرية في الولايات المتحدة، وابتعاثهم الى امريكا للحصول على الشهادات العليا من الجامعة العسكرية في امريكا.

- المستوى العسكري الميداني: يمثله القيادات العامة في الميدان والتشكيلات القتالية، والتي حددت وظيفتها بالجانب الميداني الى حدا كبير، وتحيدها سياسياً. الا انها استمرت بالعمل على النهج القومي الذي ارسى ركائزه المؤسسين الاوائل للمؤسسة العسكرية في مصر والاستمرار على العقيدة القتالية. وان تغيرت سياسة مصر القتالية، من العدو المباشر (اسرائيل) الى العدو الافتراضي.

لكن هذا الوصف لحالة التمايز داخل المؤسسة العسكرية هو راي متطرف الى حدا كبير، وذلك لان المؤسسة العسكرية الوطنية منذ تأسيسها في عهد محمد علي ولحد الوقت الحالي هي مؤسسة وطنية ومهنية بامتياز، كذلك فان الخصوصية التي تميزت بها هذه المؤسسة يعود الى ان رئيس الدولة منذ العام ١٩٥٢، ولحد الوقت الراهن (عدا حقبة حكم محمد مرسي) هو من رحم هذه المؤسسة العسكرية **(٢٥)**.

مع اغتيال السادات وتولي الرئيس حسني مبارك الحكم، والذي كان مدرك لأهمية تقويض المؤسسة العسكرية، لاسيما بعد توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل الذي رفض من قبل اغلب افراد القوات المسلحة الذي رءوا فيه خيانة للمؤسسة العسكرية واهدفها وللتضحيات اتي قدمتها، ذا عمد الرئيس حسني مبارك على الاساءة لأبرز قادة المؤسسة العسكرية من خلال وسائل الاعلام والصحافة، في محاولة لعزلهم عن السياسة **(٢٦)**.

ومع دخول الالفية الاولى من القرن الحادي والعشرين وبروز نخبة اقتصادية من رجال المال والاقتصاد، ذوي الصلة المباشرة بابن الرئيس جمال مبارك وهو ما شكل صراع ما بين الحرس القديم والحرس الجديد، وهو ما استشعرت به المؤسسة العسكرية، الذي عدت قضية التوريث خيانة لمبادئ الثورة، وللديمقراطية، والذي وضع المؤسسة العسكرية امام خيار حرج، فهي بين ولائها للرئيس، وبين عملية انتقال السلطة الى شخص مدني يحيط به رجال الاعمال المنتفعين من السلطة، والتي كان من المقرر ان تتم بطريقة غير شرعية وليست ديمقراطية، وكانت المؤسسة العسكرية مدركة لاحتمالية حدوث اضطرابات مع ترشح جمال مبارك في حزيران/٢٠١١، لكن اندلاع الحركات الاحتجاجية اوقفت هذا المشروع، ولعل هذا ما فسر انحياز الجيش نحو ارادة

الجماهير والذي رات في تولي جمال مبارك هو تراجع لمكانة مصر، واقصاء لدورها القيادي ومكانتها الاقليمية، الذي يعد الجيش احد مرتكزاتها. **(٢٧)**

وهذا ما برر حالة الرضا الشعبي عشية التغيير السياسي عن دور الجيش المصري، والذي قدرته بعض مراكز استطلاع الراي وصل لحدود ٨٨% نتيجة الطريقة التي ادار بها انتقال السلطة وتحديدا تجاه القائد محمد طنطاوي، على العكس النظرة تجاه قوات الشرطة وافراد امن الدولة اذ ظلت نسبة عالية من المصريين ينظرون لهم بعدم الرضا قدرة بنحو ٦١% وفقا للاستطلاعات راي مصرية **(٢٨)**.

ومن ثم جاءت احداث ٢٥/ يناير/٢٠١١، لتعيد المؤسسة العسكرية الى الواجهة مرة اخرى في العمل السياسي، بعد ان سلم الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك السلطة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة، وخلال المرحلة الانتقالية عمد الجيش على ادارة البلاد على الرغم من حجم التحديات التي واجهته، والتي كان ملتزما خلالها باختيار لجنة لتعديل الدستور، والتهيئة لانتخابات تشريعية ورئاسية، بعد ان تم حل البرلمان الاسبق. وقد اثبتت المؤسسة العسكرية خلال الحقبة الانتقالية، بانها تسعى لضمان ركيزتين اساسيتين: الاولى ضمان الانتقال السلمي للسلطة باقل تكلفة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وامنية. والثانية: حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلد كبير مثل مصر؛ وذلك لان الجيش ادرك ان تسليم السلطة كاملة لقيادة مدنية منتخبة لشؤون الدفاع والجيش في ديمقراطية ناشئة تبدو انعطافه خطيرة. وممكن ان تقود الى الفوضى **(٢٩)**. يأتي هذا في ظل حالة استقطاب مجتمعي بين التيار العلماني، والتيار الاسلامي وتيار الوسط، وبين هذه التيارات الثلاث ينضوي الاقباط وخشيتهم من صعود التيار الاسلامي، والطبقات الاجتماعية الاكثر فقرا والمهمشة، والتي تضررت كثيرا من المرحلة الانتقالية بسبب تسريح العديد من العمال بسبب الوضع غير المستقر خلال هذه المرحلة. وهناك جماهير الاسلاميين بتياراته المتشددة، والاصولية التي وجدت في هذه المرحلة اشبه ما تكون بـ "الفرصة السانحة" للهيمنة على المشهد السياسي في مصر. أما تيار الوسط الذي مثله النخبة المثقفة والاسلاميين المعتدلين الذي يمثلهم الازهر الشريف، الامر الذي جعل المؤسسة العسكرية امام تحدي انهيار الدولة، في ظل هذا الاستقطاب، فضلا عن التدخلات الاقليمية والدولية التي كان العديد منها لديها غاية زعزعة الاستقرار السياسي ليس في مصر، بل في اغلب البلدان العربية التي شهدت حركات احتجاجية.

لكن مع وصول اول رئيس مدني سدة الحكم، اثار العديد من المخاوف من قبل الداخل المصري فضلا عن بعض الدول المجاورة، لكونه محسوب على الاسلاميين، فضلا عن نشاطاته الاقليمية، التي وجدت رفضا من مجتمعيا وسياسيا من الداخل المصري، فضلا عن حدة الاستقطاب الاجتماعي بين من يؤيد الرئيس محمد مرسي ومن يعارضه ، فضلا عن اقصائه للعديد من القادة الكبار في المؤسسة العسكرية طالت وزير

الدفاع المشير طنطاوي، ورئيس الاركان الفريق سامي عنان وعددا من اعضاء المجلس العسكري، في محاولة لتصفية ولتقويض دور المؤسسة العسكرية، فضلا عن تغيير كبار القضاة وكبار الموظفين بالدولة، في محاولة تغيير النهج السياسي بما يتلاءم مع السياسة الجديدة للنخبة الحاكمة. لكن تلك التغييرات لم يكتب لها الديمومة فبعد احداث ٣٠/حزيران/٢٠١٣، عاودت المؤسسة العسكرية سريعا الى المشهد السياسي لكن هذه المرة كانت المؤسسة الدينية الى جوارها لإضفاء المشروعية على البيان الذي القاها عبد الفتاح السيسي ، الى جانب مطالب الجماهير الرافضة لحكم الاخوان، والمطالبة بأسقاط حكمهم**(٣٠)**. وهنا عاودت المؤسسة العسكرية لتعتلي المشهد السياسي في مصر، مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي سدة الحكم، والذي كان وزير الدفاع في حينه. وبررت القيادة العسكرية تدخلها لأبعاد حكم الاخوان جاء استجابة لنداء الشعب، بعد ان استنفذت كل الوسائل في النصح ومطالبته بأجراء استفتاء شعبي لكن الرئيس السابق لم يستجب لتلك المطالب، لجملة اسباب في مقدمتها انه كان جزء من مؤسسة الاخوان المسلمين والتي كانت لها رؤى معينة ازاء تلك الاحداث. ودون الخوض في هذا الموضوع الجدلي الذي عده البعض انقلابا والبعض الاخر عده ثورة، فان هذا التغيير السريع شهد عودة سريعة للمؤسسة العسكرية في مصر، وللحفاظ على صورة المؤسسة العسكرية اكد وزير الدفاع (آنذاك) عبد الفتاح السيسي في البيان الذي ألقاه في ٣/تموز/٢٠١٣، ان القوات المسلحة بكل افرادها وقياداتها لم تتدخل الا استجابة لنداء الشعب **(٣١)** .

وايضا دخلت مصر مرحلة انتقالية اخرى، تم خلالها التهيئة لأجراء انتخابات تشريعية ورئاسية افرزت فوز وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي برئاسة الجمهورية، وهنا انتقل من موقع المؤسسة العسكرية الى المؤسسة المدنية، والتي فرض عليه في البدء تعزيز دور المؤسسة العسكرية لكن بضوابط معينة. فالمؤسسة العسكرية، التي كانت في قمة الانتصار، والاندفاع نحو استعادة دورها مرة اخرى، حددت بضابطين: الاول يكمن في الحرب على الارهاب والجماعات الاصولية، والتي صرفت دور المؤسسة العسكرية نحو محاربة تلك التنظيمات داخل مصر وخارجها. والضابط الثاني متعلق بشخصية الرئيس السيسي والذي يدرك اهمية الرموز الشخصية في الثقافة العربية، لذا عمد على اتباع سياسة "الكرسي الدوار" ازاء كبار قادة الجيش، خشية ايجاد رمز عسكري في هذه المرحلة الحرجة، ولمنع أي محاولة للانقلاب في حالة لو حدث صراع بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، ففي العامين ٢٠١٧-٢٠١٨ تم إقصاء رئيس اركان الجيش محمود حجازي ومدير المخابرات العامة اللواء خالد فوزي ووزير الدفاع صدقي صبحي، ومدير جهاز الرقابة الإدارية اللواء محمد عرفان جمال الدين ، ومدير المخابرات العسكرية محمد الشحات. فضلا عن اقالة مائتين من كبار قيادات المخابرات العامة. وعين السيسي مدير مكتبه اللواء عباس كامل مديراً للمخابرات العامة، كما تم احالة أحمد

شفيق القائد الأسبق للقوات الجوية للتقاعد، وسامي عنان رئيس الأركان الأسبق، واحالة هذين الاخيرين للتقاعد جاء ضمن سياسة التغيير السياسي لرموز النظام السابق (حقبة الرئيس حسني مبارك) **(٣٢)**.

ويبرر العديد من الباحثين والمفكرين ان تحديد دور المؤسسة العسكرية بالوظيفة الامنية والعسكرية من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي لا تأتي فقط من خشيتها من الصراع على السلطة ومحاولة استعادة تدخل الجيش بالسياسة فحسب، بل تأتي ايضا في محاولة تحديد دور الجيش بوظيفته الاصلية وهي حماية الامن القومي لمصر، لاسيما في ظل الحرب المتعددة الاتجاهات التي تقودها مصر حاليا ضد الارهاب، ففي دراسة اعدتها الدكتورة ايمان رجب خبير الامن الاقليمي والقائم بأعمال رئيس الوحدة الأمنية والعسكرية في مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الموسومة "حدود التعاون في مكافحة الارهاب بين الناتو والشركاء في شمال افريقيا .. حالة مصر وتونس" أن القوات المسلحة في كلتا من مصر وتونس ادت دورا قياديا في جهود حماية الامن القومي في مواجهة الارهاب، الامر الذي دفعهما للبحث عن دعم دولي لتعزيز قدرات المؤسسة العسكرية في هذا المجال، وهو ما دفعهما الى تعزيز مستوى علاقتهم بالغرب وحلف الناتو بالشكل الذي يضمن استمرار تطوير المهارات الخاصة في مكافحة الارهاب، والسعي للحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتطوير قدرات قواتهما المسلحة في مكافحة الكيانات الارهابية. خلصت الدراسة الى ان امكانية تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب بين حلف الناتو والدول الشريكة في الحوار المتوسطي منذ العام ٢٠١٤، يتوقف في قدرة الحلف على توفير احتياجات هذه الدول لمكافحة الارهاب وسد فجوتها لمواجهته **(٣٣)**. كما أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد الامن القومي الاسرائيلي للدراسات السياسية والاستراتيجية خلال العام ٢٠١٥، الى انه على الرغم من الازمات التي مرت بها مصر عقب الحركات الاحتجاجية بعد العام ٢٠١١ ، الا ان الجيش المصري لازال هو الاقوى من بين الجيوش العربية **(٣٤)**. وهذا ما يثبت صحة الراي بعض المفكرين ازاء سياسة السيسي في تعامله مع المؤسسة العسكرية، والدليل هو تقدم الجيش المصري على كلٍ من اسرائيل وتركيا وايران استنادا لتصنيف عام ٢٠٢٠ ، اما مقولة فصل دور المؤسسة العسكرية عن السياسة، فهي عملية صعبة لكون الفصل التام في بيئة مضطربة، مثل البيئة العربية عملية صعبة فمنذ سنة ١٩٥٢ كان للمؤسسة العسكرية دور مهم في رسم التوجه السياسي للبلاد في احد مراحلها، وكان لأعضائها دورا في اعادة صياغة شكل النظام السياسي المصري وتوجهاته بعد اسقاط النظام الملكي مرة، وبعد ابعاد الحكم المدني مرة اخرى، للحد الذي دفع بالبعض ان يطلق على المؤسسة العسكرية المصرية بانها صانعة الرؤساء، لا بل هي صانعة للنخبة الحاكمة في كثير من الاحيان **(٣٥)**.

الخاتمة:

يتضح لنا ان البحث في دور المؤسسة العسكرية في مصر يعد بحثا منقطع الجذور عند البحث في حقبة ما بعد العام ٢٠١١، وذلك لان المؤسسة العسكرية في مصر تمتاز بمميزات جعلتها فريدة في الدور والوظيفة فهي تختلف باقي المؤسسات العسكرية في بعض البلدان العربية لكونها تمتلك اكثر من وظيفة داخل الدولة المصرية فهي منذ نشأتها نهايات القرن التاسع عشر ادت ادواراً مختلفة كانت بمجملها تصب في بناء الدولة المصرية الحديثة. فضلا عن ميزة تميز بها الجيش المصري، وهي انه جيش عقائدي وطني، وليس جيش مرتبط بشخص الحاكم. كذلك يعد من اعرق الجيوش العربية من حيث التأسيس والتراتبية، والهرمية، وهذا ما منحه تراتبية في عملية البناء المؤسساتي، على العكس العديد من البلدان العربية التي غالبا ما كانت المؤسسة العسكرية تتغير مع تغير رمز السلطة السياسية.

كل هذه المميزات جعلت الجيش المصري متوفقا عربياً في العدد والعدة، والتنظيم الهيكلي، فضلا عن مواصلته للتدريب وتطوير مهاراته وفقا للتطورات الحديثة في المجالين العلمي واللوجستي. ومن ثم فان البحث في دور الامني والسياسي يجد ان دور تلك المؤسسة كان متوازنا وملبيا لطبيعة الظروف التي مرت بها مصر من اسقاط النظام الملكي ولحد الوقت الحاضر، وحتى وقت تراجعه واخفاقه فكان سريعا ما يتم استعادة ترتيب أولويات هذه المؤسسة عسكريا.

لكن هذا الدور لم ينفي محاولات تلك المؤسسة لخرق اطار وحدود العلاقات المدنية والعسكري بين الحين والاخر، لاسيما وان مصر حكمت من قبل قادة عسكريين، منذ العام ١٩٥٢، ولغاية الوقت الحاضر عدا مدة حكم الرئيس السابق محمد مرسي خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣، لكن حتى تلك المحاولات لخرق حدود العلاقة ما بين المدني والعسكري، كانت غالبا ما تواجه بتقنيين وتحييد لهذا الدور ضمن الاطر المنصوص عليها دستوريا ووظيفيا، ولم تصل لحد الاقتتال كما هو حاصل في حالات عربية اخرى، الامر الذي اعطى الرمزية العالية للجيش المصري ليس في ذاكرة المصريين بل الشعب العربي كذلكن واثبت في اكثر من موقف بانه جيش للدولة وليس جيشا للسلطة، واحداث يناير/٢٠١١ اثبت صحة هذه الفرضية، فضلا عن انصرافها لتطوير قدراتها العملية، وبما يتلاءم مع متطلبات الحرب على الارهاب، كذلك لم تقف عند هذا الحد بل حاولت على تحسين قدرتها الانتاجية من مجال الصناعة الحربية او التجميعية، للحد من الاستيراد على الخارج، وبالمقابل حققت المؤسسة العسكرية المصرية الاستقلال المالي من خلال داوراها التنموية، في مجال الزراعة والصناعة وتطوير المشاريع الخدمية، وهذا ليس بالدور الجديد بل يعود الى تاريخ نشأت هذه المؤسسة، وهوما جعل هذه المؤسسة مستقلة ماليا الى حدا، على العكس البلدان العربية خاصة وبلدان عالم الجنوب التي اثقلت الميزانية العسكرية كاهل البلدان، لكونها تحتل الحصة الاكبر في ميزانية الدولة. كل تلك المميزات التي احاطت بالمؤسسة العسكرية المصرية جعلها تحافظ على

الدولة المصرية، وليس على النظام الحاكم، وهذه احد الاسباب التي جعلت مصر تعد دولة محورية في الشرق الاوسط وثقل سياسي عربي لا يمكن ان يتم تجاوزه في معادلة سياسية او امنية عربية.

الهوامش:

١- عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، الثلاثاء، ٢٥ يونيو، ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports /2019/06/2013-19062507323 653.html
٢- امين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)، وقائع الندوة الموسومة (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢٠.
٣- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٦- ٦٧.
٤- المصدر نفسه، ص ٦٧.
٥- امين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.
٦- عبد الإله بقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم: محمد الحبيب طالب، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص٦٧-٦٨.
٧- بشير عبد الفتاح ، بين يناير ٢٠١١ ويوليو٢٠١٣.. جيش مصر في قلب العاصفة، مجلة سياسات عربية، العدد(٤)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ايلول/٢٠١٣، ص ٩.
٨- امين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١-٢٢٢.
٩- بشير عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
١٠- امين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.
١١- سمير فرج، فلسفة التسليح في القوات المسلحة المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١٠) القاهرة، اكتوبر/٢٠١٧، ص ١١٦.
١٢- ينظر في هذا:- ايمان رجب، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الاقليمية.. والحاجة الى "اعادة التموضع"، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٥)، القاهرة، يوليو/٢٠١٦، ص ١٣-١٥.
١٣- سامي السلامي، سياسات الحيرة: استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الاوسط، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية ، العدد (٢٠٣)، القاهرة، يناير/٢٠١٦، ص ٢٦.
١٤- ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره ص ١٤.
١٥- ممدوح غالب أحمد بري، دور المؤسسة العسكرية في ادارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (٢٠١١-٢٠١٤): دراسة في تاريخ مصر المعاصر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الاول، العدد الثاني، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يونيو/حزيران ٢٠١٨، ص١٦٧-١٦٨.
١٦- عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.
١٧- علي الدين هلال، نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.
١٨- ممدوح غالب أحمد بري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.
١٩- الجيش المصري من الحرب إلى السياسة، قطب العربي ، ١٢ مايو ٢٠١٩ ،
https://arabi21. com/story/1180211/%D8%A
٢٠- عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.
٢١- المصدر نفسه، ص ٧٠.
٢٢- مروة فكري، المؤسسات الامنية والحراك الثوري في مصر، مجلة سياسات عربية، العدد (٤)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ايلول/٢٠١٣، ص ٥١.
٢٣- عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.

٢٤- امين محمد حطيط،المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)،مصدر سبق ذكره،٢٢٧ -٢٢٨.
٢٥- حسن نافعة ، من وقائع الندوة الموسومة (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٥١.
٢٦- عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.
٢٧- المصدر نفسه، ص٢٥٢.
٢٨- مركز بيو للأبحاث، المصريون يتقبلون قادة الثورة والاحزاب الدينية والجيش ايض، ترجمات مهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٨)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، حزيران/٢٠١١، ص ١٤١.
٢٩- بشير عبد الفتاح، "الادوار المتغيرة" للجيوش في مرحلة الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
٣٠- المصدر نفسه، ص ٧٨- ٧٩.
٣١- المصدر نفسه ، ص ٧٩-٨٠.
٣٢- بهي الدين حسن، النقاشات الداخلية حول التعديلات الجديدة في مصر تكشف عن تجدُّد الصراع بين الرئيس والجيش على السيطرة السياسية، ٠٩ أيار/مايو ٢٠١٩،
https:// carnegieendowment.org/sada/79097 .
٣٣- أبو الفضل الاسناوي، دور المصلحة والقوة في التفاعلات الدولية الراهنة، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١٨)، القاهرة، أكتوبر/٢٠١٩، ص ١١.
٣٤- عزت عبد الواحد سيد، محركات بناء "تحالف سُنى" وعوائقه.. صراع الفكر والهيمنة، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٠٣)، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٥، ص٩٨.
٣٥- دينا هاتف مكي، مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٣١.